

2020/141

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق الضمان عند أول طلب المبرم بتونس بتاريخ 21 أكتوبر 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق عقد التمويل المبرم بين الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة في تمويل مشروع إنجاز محطة معالجة المياه ببجاوة وربطها بالشبكات والمنشآت المائية للشركة

فصل وحيد:

تتم الموافقة على اتفاق الضمان عند أول طلب الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس بتاريخ 21 أكتوبر 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق عقد التمويل المبرم بين الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والبنك الأوروبي للاستثمار بتاريخ 21 أكتوبر 2020 بمبلغ قدره أربعة وعشرون مليون (24.000.000) أورو للمساهمة في تمويل مشروع إنجاز محطة معالجة المياه ببجاوة وربطها بالشبكات والمنشآت المائية للشركة.

2020/141

الواردات عدد
25 نوفمبر 2020
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

شرح الأسباب 2020 / 141

مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق الضمان عند أول طلب المُبرم بتونس بتاريخ 21 أكتوبر 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بعقد التمويل المبرم بين الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة في تمويل مشروع إنجاز محطة معالجة المياه ببجاوة وربطها بالشبكات والمنشآت المائية للشركة

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاق الضمان عند أول طلب المُبرم بتونس بتاريخ 21 أكتوبر 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بعقد التمويل المبرم بين الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه والبنك الأوروبي للاستثمار بتاريخ 21 أكتوبر 2020 بمبلغ جملي قدره أربعة وعشرون مليون (24.000.000) أورو للمساهمة في تمويل مشروع إنجاز محطة معالجة المياه ببجاوة وربطها بالشبكات والمنشآت المائية للشركة الذي يندرج ضمن البرنامج الوطني لتأمين وتدعيم التزود بالماء الصالح للشرب بمنطقة تونس الكبرى، وذلك تطبيقاً لأحكام الدستور.

1. الإطار العام للبرنامج

تتكون منطقة تونس الكبرى من أربعة ولايات: تونس، أريانة، بن عروس ومنوبة وتضم حالياً هذه المنطقة حوالي 78,2 مليون ساكن ومن المتوقع أن يصل عدد سكانها إلى 2,3 مليون ساكن سنة 2030 و9,3 مليون ساكن سنة 2050. كما بلغ عدد المشتركين بالشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بتونس الكبرى 808 ألف مشترك سنة 2018 أي ما يعادل نسبة 28 % من مجموع المشتركين الذي بلغ 3 مليون مشترك حالياً.

تجدر الإشارة أن الطلب على الماء الصالح للشرب يتزايد من سنة لأخرى وسيبلغ الطلب ذروته وذلك ببرمجة عديد المشاريع السكنية، الصناعية والسياحية التي مازالت بصدد الدراسة والتي من المنتظر أن تنطلق أشغالها خلال السنوات القليلة القادمة ومن أهمها مرفأ تونس المالي الذي يستقطب حوالي 107000 ساكن قار و7000 ساكن عرضي و2016 سرير سياحي ومن المنتظر أن ندرك العجز في الموازنة المائية خلال سنة 2022 في صورة عدم إنجاز المشروع.

ويهدف هذا البرنامج إلى تأمين حاجيات تونس الكبرى من الموارد المائية وتزويد المرفأ المالي بكلفة جمالية تبلغ 79 مليون أورو دون اعتبار الأداءات.

يتكون البرنامج من العنصرين التاليين:

- ✓ العنصر الأول: مشروع إنجاز محطة معالجة المياه ببجاوة وربطها بالشبكات والمنشآت المائية للشركة.
- ✓ العنصر الثاني: مشروع تزويد المرفأ المالي بالماء الصالح للشرب.

2. مكونات "مشروع محطة معالجة المياه ببجاوة وربطها بالشبكات والمنشآت المائية للشركة

التونسية لاستغلال وتوزيع المياه"

- بناء وتجهيز وكهربة محطة ضخ المياه الخام 4 م³/ث
- اقتناء ومد قنوات الضخ 2000 متر قطر 1800 مم
- اقتناء أراضي

2020 / 141

- مركب معالجة المياه بيجاوة 4 م3/ث
- اقتناء ومد قنوات وأشغال هندسة مدنية (خزانات):
- خزائين سعة 10000 م3 و 18000 متر قنوات قطر ≤ 1000 مم
- اقتناء أراضي

3. الجهة المنفذة للمشروع

الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه.

4. مدة تنفيذ المشروع

سيتم انجاز المشروع خلال الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى سنة 2024.

5. كلفة المشروع

تقدر الكلفة الجمالية للمشروع 48 مليون أورو (دون احتساب قيمة الأداء على القيمة المضافة). يساهم في تمويل هذا المشروع كل من:

- البنك الأوروبي للاستثمار بقرض قيمته الجمالية 24 مليون أورو
- الوكالة الفرنسية للتنمية بقرض قيمته الجمالية 24 مليون أورو

6. الشروط المالية للقرض

يخضع قرض البنك الأوروبي للإستثمار إلى الشروط المالية التالية :

- الجهة المقترضة: الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه
- مبلغ القرض : 24 مليون أورو.
- نسبة الفائدة: ثابتة لكل قسط تحدد يوم سحب القسط المعني.
- فترة السداد : 22 سنة منها 6 سنوات فترة إمهال.
- الضمان: ضمان الدولة التونسية.

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب.

2020 / 14 1

الواردات عدد
25 نوفمبر 2020
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي